

استراتيجيات التنافس* حول في منضقة الساحل والصحراء

جميلة علاق *

المخلص

لعل إدراك الغرب للأهمية الإستراتيجية للساحل ليس أمرا مستحدثا ، إنما الجديد هو شمولية الساحل بعمقه الاستراتيجي لعقدة اللأمن الغربي ، ففي الوقت الذي اتجهت فيه الوم أنحو تبني مقارنة بإعادة الانتشار الجيوستراتيجي في القارة الإفريقية والمنطقة تحديدا ، تعيش فرنسا تخبطا في سلوكها الخارجي إزاء الساحل بين محاولة إحياء إرثها الكولونيالي أو لبس عباءة الاتحاد الأوربي بحثا عن الشرعية والمسوغات الرسمية والشعبية لدعم التدخل ، في ظل المزاحمة الصينية ومصالح القوى النامية هنا وهناك.

الكلمات المفتاحية : الفضاء الجيوستراتيجي للساحل ، التوجه الأمريكي ، المقاربة الفرنسية ، القوة الناعمة الصينية ، الانتشار.

Résumé

C'est nécessaire de comprendre que l'importance stratégique du sahel à l'ouest n'est pas récente, mais ce qui est nouveau c'est le complexe sécuritaire des deux espaces géostratégiques, au moment où les Etats Unis imposent une approche de nouvelle diffusion en Afrique et au sahel. Par ailleurs la France reste perturbée par rapport à sa politique étrangère liée à l'histoire *France-Afrique* et la voie européenne. Et tout se passe dans une puissante concurrence chinoise et d'autres puissances développées.

Mots clés : L'espace Géostratégique Sahélien, Concurrence Américaine, L'approche Française, L'émergence Des Intérêts Chinois.

Summary

It is necessary to understand that the strategic importance of the Sahel region, to the West, is not a recent issue. But, the novelty lies in the security complex of the two geostrategic spaces. On the one hand, the United states enforces an approach of new spread in Africa and the Sahel region. On the other hand, France is indecisive about its foreign policy, whether to abide to its historical franco-africa policy or to allow the European way. All this happened under a powerful competition of hina and other emerging powers.

Key words: Sahel, American Strategy, French Approach, Chinese Soft Power, Spread.

* أستاذة مساعدة قسم أ- كلية العلوم السياسية ، جامعة قسنطينة3

مقدمة

تمثل منطقة الساحل الإفريقي إحدى الفضاءات الجيوسياسية التي جذبت اهتمام الدوائر السياسية والبحثية بعد أن كانت منطقة هامشية ومعزولة زمن الحرب الباردة ، وذلك ليس بالنظر للتفاعلات التي أفرزتها ، ولكن لحسابات متعلقة بالاهتمام الدولي الجديد وارتباطات مصالح الأطراف والقوى الخارجية التي باتت لها تطلعات في المنطقة ، وقد كان للتحويلات التي أفرزتها العولمة وتعددية المخاطر أن تحولت المنطقة إلى بؤرة للتهديدات الأمنية ، على ضوء الخصائص التالية التي فرضها واقعها الجيوبوليتيكي:

1 / هي إقليم يستلهم وظيفته الجيوبوليتيكية من هشاشة وميوعة الحدود ، حيث اتساع الرقعة الجغرافية مقابل ضعف الكثافة السكانية التي لا تتجاوز شخصا أو اثنين في الكيلومتر المربع الواحد ، حيث التمرکز السكاني جنوبا ، في حين تمثل الصحراء الكبرى معظم موريتانيا ، ومالي ، والنيجر ، وتشاد² .

2 / إذا كان من خصائص الصحراء الجغرافية أنها إقليم مفرغ ، وجاف وموحش ، إلا أنها من منظور جيوسياسي باتت تقدم بدائل أفضل فهي:

- تحوز على جيوب مائية وهبت غطاء نباتيا غير معهود في الصحاري وهو الواحات .
- هي شريان الحياة للقوافل والحركة التجارية تقليديا في المنطقة ، وبمنظور الفجوات التكنولوجية المعاصرة لم تعد الصحراء منطقة خالية ومعزولة ، أمام ذوبان الحدود وتقليص المسافات مع تطور وسائل الاتصال والمواصلات الدولية .
- لم تعد الصحراء مرادفا للمنطقة القاحلة مع الاكتشافات المبهولة التي جاد بها باطن الأرض ، وباتت منطقة ساحل الصحراء غنية بالموارد الطاقوية من البترول إلى الغاز واليورانيوم ، ومن ثمة صارت مسرحا جديدا للتنافس الاستراتيجي ، السياسي والاقتصادي³ .

وتشير المعطيات الجيوسياسية إلى أن منطقة الساحل والصحراء بحكم ما تتمتع به من خصوصية تحولت إلى فضاء انكفاء استراتيجي ومنطقة عبور مثالية لمختلف أشكال التجارة المحظورة بالنظر لصعوبة الرقابة عليها والتحكم فيها من الاتجار بالبشر إلى تجارة السلاح والمخدرات.

يشكل الساحل الإفريقي المنطقة الفاصلة بين شمال إفريقيا وإفريقيا ما وراء الصحراء كامتداد إقليمي بين البحر الأحمر شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا ، شاملا دول: السودان ، والنيجر ، وتشاد ، ومالي ، وموريتانيا ، والسنغال وكثيرا ما يتم لحسابات جيواقتصادية توسيعها لتشمل بوركينا فاسو ، ونيجيريا وجزر الرأس الأخضر والصحراء الجزائرية جنوبا¹ ، إذ هي المعبر بين إفريقيا الشمالية "البيضاء" وإفريقيا جنوب الصحراء "السوداء" ، وكلاهما فضاء جيوسياسي محدد بذاته وتميز بخصائصه .

وبالنظر للمعضلات الجيوامنية ، والتحديات متعددة الأبعاد التي باتت تشهدها المنطقة ، جعلت منها بؤرة توتر وهشاشة تهدد بانفجار الأمن على عدة مستويات من الإقليمي إلى العالمي ، وبغرض الوقوف على حقيقة المعضلة الأمنية في الساحل ، نطرح الإشكالية التالية:

كيف يمكن فهم وإدراك الإشكاليات الأمنية والاستراتيجية المرتبطة بالمنطقة دون تفكيك شبكة التنافس التي جعلت منها حلبة صراع بين القوى التقليدية والنامية الحديثة؟

وسنحاول من خلال طرحنا الآتي اختبار الفرضية التالية:

كلما تفاقم حجم التنافس الدولي في الساحل ، كلما انعكس ذلك على محدودية أدوار الأطراف المحلية .

وسيتضح في متن البحث لتحليل التساؤل الرئيسي واختبار الفرضية من خلال مجموعة من العناصر تشكل بناء البحث منهجيا بدءا بتقديم قراءة جيواستراتيجية لذات الفضاء الحيوي ، ثم تفكيك شبكة التنافس الدولي التي باتت يتنازعها العديد من القوى الدولية ، المتأرجحة بين تلك التقليدية وأخرى نامية جديدة .

المبحث الأول: الساحل بمنطق الحسابات

الجيواستراتيجية

الذهب نجد البترول ، والحديد والنحاس و اليورانيوم ، و هي تثير أطماع مختلف القوى الراغبة في التمركز بالمنطقة ، و من شأن استراتيجيات الإحاطة و الإحاطة المضادة أن تساعد على تحديد الرهانات الجيوسياسية الجيو اقتصادية و من ثمة الجيوأمنية التي تشكل هيكله الفضاء الساحلي⁷ .

و مع دخول موريتانيا ، والنيجر و تشاد ضمن الدول المنتجة للنفط و اكتشاف حوض تاوديني (Bassin de Taoudeni) و ما يحتويه من ثروات معدنية (بترول و يورانيوم) تغيرت النظرة للساحل إقليمي و دوليا ، و مع أن اليورانيوم يمثل 68% من صادرات النيجر ، و الذهب 70% من تعاملات مالي الخارجية ، علاوة على قطاع الحديد و النحاس في موريتانيا ، الزنك في بوركينا فاسو ، إلا أن الدول المعنية لا تستفيد كثيرا من قطاع الطاقة في تحقيق التنمية الاجتماعية والإنسانية ، بالنظر إلى أن أغلب المؤشرات الاستراتيجية تقر باحتمالات فشل عدد من دول الساحل مستقبلا مع ضعف الاندماج الاجتماعي ، والعجز الاقتصادي ، و هشاشة البناء السياسي مما يؤثر على معادلة الأمن الإقليمي و العالمي .

مع مطلع الحادي عشر من سبتمبر تحولت المنطقة إلى نقطة العبور المثالية لمختلف التنظيمات المتطرفة الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة ، وأضحى بتوجه عالمي إلى فضاء استراتيجي لا بديل عنه للمكافحة والتصدي لها ، مما يعني أنها صارت أرضية لهندسة السياسات والاستراتيجيات الكفيلة بذلك من خلال مبادرات أطلقتها فرنسا ، والوم أ والغرب عامة .

المبحث الثاني: الدور الفرنسي بين الوعاء الأوربي

وإحياء إرث الكولونيات

يبدو أن سلوك فرنسا الخارجي يشهد تحولا منذ التدخل العسكري في ليبيا ، ففرنسا الرسمية والشعبية التي كانت تجنح نحو السلم باتت تتحدث بمنطق الحرب ، وتدفع الغير لتبني القرار نفسه ، ويفسر هذا التحول في الموقف الاعتباري والأولويات التالية:

أولا: إحياء إرثها الكولونيالي في القارة ، فقد باتت تنازعها إياه قوى أخرى كالوم أ ، والصين ، وإيران. ومثل

عرفت شعوب الساحل والصحراء ظاهرة الاستعمار الغربي شأنها شأن باقي الدوائر الإقليمية (غرب إفريقيا ، وشمال إفريقيا ، والقرن الإفريقي ، ...) وقد وصلت المنافسة بين قوى فرنسا ، وبريطانيا ، وهولندا والبرتغال إلى أشدها من القرن الخامس عشر إلى القرن الثامن عشر بهدف الرقابة على أهم طرق الموارد التجارية بالنظر للإجماع الحالي حول أهمية موارد الصحراء⁴ ، وكان مؤتمر برلين (1884-1885) تعبيرا عن تلك التنافسية واتجاها نحو التقييم والأقلية في إفريقيا من خلال ثلاثة مسارات⁵:

1/ برنامج منظمة الصحراء (Plans d'organisation)

عام 1912 حرره شارل دوفوكول (Charles defoucaul) يجد مبرره في تحييد المنطقة من تأثير الحركة السنوسية ، وبناء تنظيم عسكري وإداري يكون رقبيا على الوجود التاريخي في الصحراء الوسطى .

2/ الحرص على خلق صحراء فرنسية تمتد شمالا من

سانت لويس في السنغال إلى الجنوب الشرقي نحو تبستي في تشاد ، حيث تضم المنطقة أقاليم كلها مستعمرات فرنسية امتدادا جغرافيا لما يفوق 12 مرة مساحة المتربول فرنسا .

3/ انتهاء بالمنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية

(l'organisation commune des régions sahariennes)

ومهما اختلفت وجهة هذه المسارات إلا أنها كانت سباقة في فهم قوة الصحراء وقدرتها على امتصاص التفاعلات الجيوسياسية والاستراتيجية وكان اكتشافات النفط والغاز منتصف ونهاية الخمسينات في جنوب الجزائر والساحل العلامة الفارقة في تاريخ المنطقة ، وبحكم الخصوصية الجغرافية التي تتمتع بها باتت مسرحا سريا للتجارب الحساسة الأوربية (الأسلحة الكيميائية ، والبالستية والتدريبات الجوية)

و مع الاكتشافات الطاقوية باتت المنطقة مسرحا للصراع و التنافس الدولي بين قوى تقليدية ، عالمية و أخرى نامية حديثة ، و أضحى البترول و اليورانيوم من محددات الحرب الاقتصادية الساحلية مع مطلع الألفية ، إذ يزخر هذا الحزام بعديد من الثروات الطبيعية ، بإضافة إلى الملح و

استراتيجية واقعية بحثية ، أداتها عسكرية ، وهدفها القريب المدى احتواء ليس فقط نفوذ الاتحاد السوفييتي المتعظم في المنطقة آنذاك بل حتى تحجيم المنافسة البريطانية و الأمريكية لتحقيق المرامي البعيدة المدى و هي المصالح الفرنسية البحثية¹⁰ ، لكن هذه المقاربة سرعان ما شهدت تبديلا لها و ليس بديلا عنها على وقع تحولات أفرزت الانتقال من السلوك الفرنسي إلى الأوربي ، و إن كان الأخير لم يتملص كلية من أن يكون ذا نكهة فرنسية ، ثم تعاضم الأهمية الاقتصادية للساحل على وقع المنافسة الصينية و الأمريكية ؛ إذ بات الساحل منطقة عبور استراتيجية لمشروع خط أنبوب الغاز العابر للصحراء من نيجيريا نحو أوروبا مروراً بالأراضي النيجرية و الجزائرية ، و من ثمة اضطر الاتحاد الأوربي أن يتبنى خيارات تقرض عليه التأسيس للأمن و دعم جهود التنمية في هذه المنطقة شديدة الحساسية ، هذا التحول في زاوية النظر للساحل عبر عنه بعض الدارسين بالتحول من دور الدركي الأحادي الفرنسي إلى دور الإطفائي الأوربي¹¹ ، الذي لا تزال تشوبه إشكالات جمة نختصر أهمها في التالي :

1/ صعوبة صياغة سياسة خارجية أوربية موحدة أمام زيادة حدة التنافر بين الاتجاهين التقليديين الثقيلين داخل الاتحاد الأوربي الذي تتنازعه فرنسا ، وألمانيا ، ثم بريطانيا ومن ثمة مساعي أي منهما في قيادة الاتحاد نحو مراده.

2/ يعيش الاتحاد حالة تخبط في النظر للآخر نظراً لغلبة الاعتبارات الاستراتيجية على حساب الأخلاقية في سياساته تجاه إفريقيا أو الساحل ، فهو من جهة يدرك ارتباط المنطقة بعمقه الاستراتيجي ، حيث بات الأمن الأوربي يتجاوز حدود تأمين أوروبا إلى إفريقيا الشمالية ، والوسطى والغربية ، ثم النظر بعين الريبة له وتحمله مسؤولية جحافل الهجرة ، اللاجئين والتطرف والجهادية الإسلامية.

3/ تحاول أوروبا جاهدة أن تبقي على مسافة بينها وبين العوالم الأخرى حفاظاً على هويتها وتماسكها المجتمعي ، وفي المقابل لن تستطيع النأي عنها كلية لارتباطات التاريخ والجغرافيا والتحويلات المجتمعية التي أفرزت حركة الربيع

التدخل العسكري في مالي استمراراً لخبرة العقود الماضية التي شهدت تدخلات فرنسا في كوت ديفوار وتشاد وإفريقيا الوسطى ، فضلاً عن معسكراتها في جيبوتي التي بقيت على أهبة الاستعداد للدفاع عن مصالح فرنسا الاستراتيجية.

ثانياً : يفسر الاهتمام الأوروبي الفرنسي بالمنطقة تداخلها المحوري مع إفريقيا الشمالية والغربية وصولاً إلى البحر الأحمر ، و بات استقرار الساحل والصحراء يعني استقرار المصالح الفرنسية و الأوروبية ممثلة في مصادر الطاقة و اليورانيوم ، حيث تمثل موريتانيا مخزوناً معتبراً من الحديد المهم لصناعة الصلب في أوروبا ، و تأتي النيجر رابعة في إنتاج اليورانيوم بنسبة 8,7% من الإنتاج العالمي ، و يغطي هذا 12% من احتياجات الاتحاد الأوربي⁸ ، فضلاً عن المخزون المهم من البترول خاصة في دول القلب (موريتانيا ، والنيجر ، و مالي ،) و تشاد حسب دراسات و تقارير الاتحاد الأوربي .

ثالثاً: يمثل الساحل إحدى أهم الشواغل الأمنية الأوروبية والفرنسية التي أرادت من خلال عملياتها العسكرية في مالي أن تلعب لعبة دومينو معكوسة مع الجماعات الإرهابية ، ودرء أي عدوان مماثل على دول الجوار الواقعة تحت النفوذ الفرنسي (النيجر ، وتشاد ، وبوركينا فاسو وموريتانيا) وقد عبر وزير الدفاع الفرنسي جون أيف لودريان بوضوح عن القراءة الفرنسية للتهديدات التي أملت على بلاده التدخل ، والأمر يتعلق بتهديد "إقامة دولة إرهابية على أبواب أوروبا وفرنسا" ، مضيفاً أن بلاده لن تترك جيوباً إسلاموية مقاومة⁹.

وقد نجح الموقف الفرنسي في تعميم التهديد الإرهابي ، وجاء في سياقها جملة من الأحداث على غرار عملية احتجاج الرهائن في موقعة عين أميناس لتدعم هذا الموقف ، حيث بات الإرهاب الساحلي لا يستهدف فرنسا أو دول الجوار فحسب بل المجموعة الدولية بأسرها ، مما يوفر غطاءً شرعياً وضرورياً لعمليات التدخل العسكري في المنطقة التي يحدث أغلبها تحت إشراف فرنسي.

و بالعودة لأصول التوجه الفرنسي نحو الساحل ، و خاصة إفريقيا ما وراء الصحراء نجده حتى بداية تسعينات القرن العشرين يتمحور حول معطيات ثلاثية: قواعد عسكرية دائمة ، وتعاون عسكري ، و تدخل عسكري ، تعكس في مجملها

المتطرفة والإجرام الذي يستثمر في تلك المتغيرات في تعزيز الكيانات المؤسساتية، وبلورة الحوار الوطني لامتناس التوترات الاجتماعية، والسياسية، والاثنية.

المحور الثاني: ترقية التعاون الإقليمي من خلال دمج دول المنطقة في حوار إقليمي فعال يتيح لها إدارة التهديدات والتحديات التي تواجهها.

المحور الثالث: تقوية القدرات الأمنية الوطنية وتعزيز دولة القانون، حيث اتضح أن سبب عدم الاستقرار في المنطقة مرده إلى غياب التنمية وهشاشة رقابة الأجهزة الحكومية، فانصرفت الإستراتيجية نحو دعم الأجهزة الأمنية وتقوية القدرات المؤسساتية المؤهلة لمواجهة الإرهاب والجريمة عبر الوطنية.

المحور الرابع: تحسين الوضع الاقتصادي ومنع التطرف، والعنف، والراديكالية، حيث يعيش الشريط الساحلي على وقع المشكلات السوسيو اقتصادية التي عززت التهميش، وتردي الانسجام، والتوازن المجتمعي، ومن شأن العمل على هذا المحور محاربة الفقر وعوامل العنف والتطرف. وقد خصص الاتحاد لتنفيذ هذه الإستراتيجية غلانا ماليا يقدر بحوالي 650 مليون أورو؛ منها 450 خصصت للدول الثلاث التي تمثل قلب الإستراتيجية، أما 200 مليون أورو فوجهت لبقية دول غرب إفريقيا والمغرب العربي، إضافة إلى 150 مليون أورو من الصندوق الأوربي للتنمية¹⁴.

العربي، وانهيار النظام الليبي وتبعاتها التي وصلت الحصن الأوربي على أبواب اسبانيا واليونان.

وعليه لطالما تبني الاتحاد الأوربي مقاربة استراتيجية يحكمها "مبدأ المزيد من أجل المزيد"، المزيد من الإصلاحات أو بالأحرى التنازلات يفضي إلى الخطوة بالمزيد من المساعدات، التي يؤمها مشروع "استراتيجية من أجل الساحل" الذي يركز على معادلة الأمن والتنمية في المنطقة كمدخل للإصلاح واستتباب الأمن والسلام في أقاليم تشهد تفككا اجتماعيا وانجراحية سياسية واقتصادية بالغة.

تبلورت هذه الاستراتيجية في 22 سبتمبر 2011 عن جهاز المصالح الأوربية من أجل العمل الخارجي (SEAE) يهدف إلى توحيد السلوك الخارجي الأوربي و جعله منسجما و فعالا حسب ما عبرت عنه الممثلة السامية للشؤون الخارجية و سياسة الأمن كاثرين أشتون (Catherine Ashton)¹² فحوى هذه الاستراتيجية يقوم على الربط بين الأمن و التنمية في حل مشكلات المنطقة، كما اتجهت بالدرجة الأولى نحو ثلاث دول بعينها هي: النيجر، ومالي، و موريتانيا حيث سمتهم بدول قلب الساحل، وهذا و تنصرف إستراتيجية من أجل الساحل في التركيز على أربعة محاور أساسية هي¹³:

المحور الأول: ترقية التنمية، الحكم الراشد وحل النزاعات الداخلية، حيث الهدف حل المشكلات السوسيو اقتصادية من خلال تحسين ظروف معيشة السكان في الساحل ومنحهم فرصا اقتصادية تضمن تحجيم التيارات

الجدول رقم 01: منح إستراتيجية الاتحاد من أجل الساحل

المجموع	النيجر			موريتانيا			مالي			الدولة المحور
	(3)	(2)	(1)	(3)	(2)	(1)	***(3)	** (2)	*(1)	
501,4	65,6	23,1	10,7	20	12	19	15	50	245	التنمية و الحكم الراشد
129,2	05	18	9,2	07	09	10,5	28	08	04	الأمن و دولة القانون
30,1	3,1	9,5	05	06			6,5			مكافحة التطرف
660,7	73,7	50,6	24,9	33	21	29,5	49,5	58	249	المجموع

المصدر: *Luis Semon et autres*, op.cit. p 29.

*التحويلات الجارية، ** التحويلات الأولية، *** التحويلات المرتقبة في المستقبل المنظور.

تزال فيه دول الساحل المعنية تشكو قلة هذه الأغلفة المالية ، مما يثبت أن المساعدات لا تقود إلى التنمية ، وهي إستراتيجية لطالما انتهجها الاتحاد الأوروبي ، وثبت فشلها لغلبة الاعتبارات المصلحية والتغطية على خططه الاستنزافية لا أكثر .

2/ سرعة القرار الفرنسي بالتدخل عسكريا في أزمة مالي الأخيرة يعبر عن ضرب للإستراتيجية ويؤكد الاعتماد الأوروبي على المقاربة الأمنية البحتة في إدارة الأزمات خاصة إفريقيا ، كما كشف ذلك لا وحدوية القرار الأوروبي ، حيث طرحت إشكالات عدم جدية الدول الأوروبية واختلاف رؤاها ثم تناقض مصالحها ، وهو ما برز جليا إزاء التدخل في ليبيا ثم في مالي لاحقا .

3/ يبدو أن الاتحاد الأوروبي لم يستخلص الدروس من الحروب الخاسرة في أفغانستان ، والعراق ، وليبيا ، ومن خلفه فرنسا ، فعلى ذريعة مواجهة الإرهاب تعطي نفسها أحقية الانفراد بالقرار في منطقة الساحل وإعلان الحرب على القاعدة والجماعات الإرهابية ، وهو ما رأى فيه منتقدوه بالكولونيالية الجديدة ، ويفسرونه بحماية مصالح إستراتيجية هناك من نفط ، ويورانيوم ، وغاز .

4/ تحصيلا لما سبق باتت أوروبا في قفص الاتهام ، وقد عبر بيار لولوش (سكرتير الدولة المكلف بالشؤون الأوروبية في عهد ساركوزي) منتقدا الموقف الأوروبي ، مصرحا بأن فرنسا تقوم دائما بحروب بدل الآخرين ، مردفا " ليست وجهتنا أن نكون مرتزقة أوروبا¹⁶ في المقابل وضعنا القرار الانفرادي الفرنسي أمام معضلة: إن رفضت التدخل اتهمت بالتخاذل و عدم التضامن مع فرنسا و تقديم الدعم المطلوب لها ، و إن تدخلت تورطت في حرب لا تنتهي فكل حرب هي تحضير لحرب أخرى و يصبح قرارها الاستراتيجي تابعا لقرار دولة واحدة ، و هذا أمر لا تقبله كثير من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي .

5/ كما مثل التدخل انتكاسة حقيقية لتعهدات الرئيس فرانسوا هولاند بانتهاء عصر ما يعرف بسياسة "إفريقيا - فرنسا" (France-Afrique) التي طالما مثلت امتدادا للهيمنة الفرنسية على إفريقيا ، وهو التوجه الذي جزم هولاند بوضع حد

على وقع هذا المشروع انطلقت العديد من المبادرات على المستوى الإقليمي منها برنامج مكافحة الإرهاب في الساحل الممول على المدى البعيد بـ 6,7 مليون أورو خلال الفترة بين 2012/2014 تتعزز بها القدرات المحلية والتعاون الإقليمي لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة ، كما طرحت الإستراتيجية إمكانية تأسيس كلية افتراضية للأمن في الساحل تكون قادرة على توفير قوات التدخل والقمع ، وتضمن تداول المعلومات والخبرات بين كل الشركاء .

كما يسعى جهاز الاستقرار هو الآخر لتمويل برنامج نظام معلومات شرطة إفريقيا الغربية بغلاف قدره 2,2 مليون أورو ، وتمحور المبادرة على تأسيس قاعدة تبادل معلومات بين أجهزة الشرطة في خمس دول هي : البنين ، وغانا ، ومالي ، وموريتانيا و النيجر بالشراكة مع المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا و الأنتربول ، يضاف إلى ذلك منحة الصندوق الأوربي للتنمية بـ 41 مليون أورو في الفترة 2012/2017 لصالح مشروع السلم و الأمن لدول الإيكواس بدعم و تقوية قدراتها المؤسساتية ، أما برنامج العمل لمكافحة تجارة المخدرات و الجريمة المنظمة في نفس المجموعة فتم تدعيمه من الصندوق الأوربي للتنمية بـ 19,7 مليون أورو(15) .

يضاف إلى ذلك عشرات المشاريع التي حاولت النظر للساحل من زاوية أوروبية لوقف زحف التحديات والأزمات المجتمعية والاقتصادية ثم المشكلات الأمنية والسياسية ، حيث يبدو أن الاتحاد الأوروبي لم يقتنع فعلا أن أمنه رهينة بمواجهة هذه المعضلات ، ولا يكفي النظر إليها نظرة أمنية فحسب .

والملاحظ على مبادرة "مشروع من أجل الساحل" رغم حداثةها - ما يجعل تقييمها صعبا - إلا أنها منذ البداية اتخذت النهج الأمني الذي بدا واضحا في جهود الاتحاد الأوروبي إزاء من أسماهم دول القلب ، وفي هذا تشويه للساحل على حساب إقصاء وتهميش دور أطراف فاعلة في مقدمتها الجزائر ، وقد كشفت المبادرة تشويش البيت الأوربي من خلال

1/ على الرغم من محاولة المبادرة الربط بين الأمن والتنمية كمدخل فعال لإدارة المعضلات في المنطقة إلا أنها لم تتعد مستوى تقديم المساعدات المالية ، في الوقت الذي لا

3/ ولادة جيوسراتيجية لإفريقيا جعلت منها مهمول مهم للبتروول ، ما أفرز تبعية الو م أ والصين تحديدا في أمنها الطاقوي للقارة.

4/ نمو مقاربات جديدة للسلم في إفريقيا تتأسس حول مهمات جديدة نحو سلام دائم والوقاية من النزاعات بعد المسارات الفاشلة التي قادت إلى نتائج مخزية للعالم في أنغولا ، وروندا ، والصومال ، وليبيريا ، نهاية القرن الماضي.

وبمنطق دوراني لمقولة صعود ونزول القوى ، وعلى الرغم من أن الو م أ ستحافظ على هيمنها ردا من الزمن إلا أن هذه القوة لم تعد كافية وحدها لضمان أمن الأمريكيين والمحافظه على مصالحهم ، فالأولوية أصبحت الآن في إمكانية محاربة الأخطار الحقيقية وانتهاز الفرص الجديدة على الوجه الأمل فقط بالتعاون مع الدول الأخرى وتنسيق السياسات والمشاورات.

وفي إطار الإستراتيجية الأمريكية للهيمنة العالمية ، اتجهت لتبني مقاربة إعادة الانتشار الجيوسراتيجي في عدة مناطق على الصعيد العالمي ، إفريقيا باتجاه الساحل والصحراء والمغرب العربي بالنظر للروابط الجيوسياسية والأمنية بين الفضاءين.

إذا بدا واضحا منذ 1992 أنها تريد توسيع مجالات اهتمامها الإستراتيجية لتشمل إفريقيا و السّاحل تحديدا ، و بدأت ذلك بجولتين مكوكيتين لكلينتون بالقارة السمراء ، و قد سبقه لذلك مرور روزفلت بغامبيا عام 1943 و زيارة غير رسمية للرئيس جيمي كارتر مرورا على ليبيريا ونيجيريا عام 1978 ، كما مر بوش الأب على الصومال عام 1992 لتفقد القوات الأمريكية المرابطة هناك في إطار عملية إعادة الأمل¹⁹ ، و طابع كل هذه الزيارات غير رسمية و لم تكن لها أجندة واضحة حول القارة السمراء سياسيا وأمنيا ، في إطار التوجه الأمريكي غداة القرن العشرين نحو أوروبا و محاصرة المد الشيوعي في العالم الذي لطالها أدى دور الفزاعة في دعم تماسك التحالف الغربي .

استهلّت الو م أ مسلسل مبادراتها في الساحل و الصحراء مباشرة غداة نهاية الحرب الباردة مع طرح مبادرة "إيزنستات" بهدف تقوية الروابط التجارية مع شمال إفريقيا

له في زيارة قاداته إلى السنغال أكتوبر 2012 ، مردفا أن العلاقة الفرنسية - الإفريقية ستقوم على الشراكة والاستقلالية.

وفيما استفتحت الذريعة الإرهابية كمبرر سياسي وأخلاقي للتدخل ، اتجهت فرنسا من خلال إستراتيجيتها إلى تقلص أدوار أطراف أخرى لا غنى عنها في توازنات الساحل والصحراء في مقدمتها الجزائر ، وتهميشه في تنفيذ المخططات الغربية سواء أوروبية كانت أم أمريكية ، على الرغم من أن مقاربة الجزائر شاملة ومتعددة الأبعاد اقتصادية ، وتمدوية ، وسياسية ، في إطار تحاوري يجمع كل الأطراف دون إقصاء أو تهيمش ، كما تبقى الجزائر ركنا أساسيا في مجموعة من المؤسسات متعددة الأطراف¹⁷.

وعليه باتت المنطقة حلبة صراع فرنسية ، وأوروبية ، وأمريكية وهذا فيه تهديد للأمن القاري ، إذ من شأن الرهان على المقاربة الأمنية العسكرية تفتيت مواقف الدول الإفريقية وتركيز الضغوط عليها ، ومن ثم تقويض جهودها في البناء لحوار وتعاون إقليمي مثمر وفق مقاربة توافقية لا تقصي أحدا.

المبحث الثالث: الو م أ وإعادة الانتشار

الجيواستراتيجي في منطقة الساحل والصحراء

أدركت الو م أ أن وجودها في إفريقيا مسألة حيوية ، وأثبتت واقع الأمر أن الاهتمام الأمريكي بها لا يقل عن مستوى إدراكها لمناطق حيوية أخرى في العالم ، على الرغم من تعالي الأصوات التي تؤكد تهيمش القارة بعد الحرب الباردة متروكة لحروبها الأهلية وصراعاتها الداخلية ، هذه الأخيرة فرضت في نهاية المطاف هندسة جديدة للسلم والأمن في القارة تحت وطأة جملة من العوامل¹⁸:

1/ مثل ولادة الاتحاد الإفريقي خطوة مؤسسية حاسمة في مقاربة إفريقيا الجديدة حول الأمن والتنمية ، ثم مبادرة النيباد كتعبير عن آلية واقعية لبرمجة الإصلاحات الإفريقية.

2/ نمو مكانة إفريقيا في السياسة الدولية ، إذ لم تعد رهينة التصورات التقليدية لبرامج مكافحة الفقر العالمية ، الألفية الإنمائية وخبرات التدخل الإنساني ، وباتت تؤثر على المصالح الشمولية لمجموعة الثماني حول الأمن في تقرير للمجلس الأمريكي للشؤون الخارجية.

بالمذابح في دارفور والإرهاب في الصومال تتطلب "ردا عالميا".

وبالنظر للحساسية الجيوأمنية للساحل الإفريقي التي جعلت منه مستنقعا لكل الأزمات وجدت أمريكا نفسها مدفوعة لإيجاد موطئ قدم في ظل تزايد الاهتمام والاستقطاب الدولي للمنطقة على وقع المحركات التالية:

1/ تزايد التحرك العربي في المنطقة ، فليبيا قبل السقوط ما انفكت تتدخل في جام الشؤون ، وها هي الجزائر تتحرك مدفوعة بحلم الزعامة من خلال رعاية جهود تسوية الصراعات وتبني برامج شراكة للتنمية وترشيد الحكم ، وهو ما بات أمرا مقلقا لأمريكا وحلفائها.

2/ تنامي مصالح الاتحاد الأوروبي وفرنسا وقوى دولية أخرى كالصين ، وروسيا ، والهند ، وإيران في المنطقة على وقع الاكتشافات المذهلة من البترول ، والغاز وموارد أخرى باتت تجلب اهتمام الفواعل الدولية الأساس في ظل ضعف النظم الحاكمة وتآكل شرعيتها الدستورية والوطنية ، ومن ثمة تأمين الوصول إلى مصادر الطاقة في ظل ارتفاع الأصوات من الداخل الأمريكي على تقليل الاعتماد على النفط العربي وتنويع مصادره.

3/ احتواء النفوذ الصيني المتزايد في المنطقة بعد أن استثمرت في الرغبة الإفريقية للتخلص من ترسانة الشروط السياسية والاقتصادية التي تقرضها أوروبا والولايات المتحدة في تعاملاتها ، حيث بات النفوذ الصيني واضحا في مجالات استغلال النفط ومشروعات البنية الأساس في الساحل والقارة السمراء.

4/ طغيان العوامل والمبررات الأمنية على التوجه الأمريكي نحو الساحل والصحراء ، إذ لم تنجح في النظر للإقليم إلا من زاوية جيوأمنية وما تنطوي عليه من تهديد للأمن والمصالح الأمريكية المنتشرة عالميا.

وأمام عدم إمكانية أن يكون للوم أ الحضور الاستخباراتي المناسب في كل بلد ينسج فيه الإرهابيين مخططاتهم ، فهي تعتمد بشدة على قدرات الدول الأخرى التي تدعم اليقظة الأمريكية²¹.

تحضيرا لدمجها في اقتصاد السوق ، إلا أن مطلع الألفية الثالثة تزامن مع إعلان الإستراتيجية الأمنية الجديدة ، مما يعني دخول إفريقيا ضمن نطاق الأمن العسكري و النفط الأمريكي بعد أحداث الحادي عشر سبتمبر 2001 التي مثلت تهديدا لمكانة الوم أ كقوة دولية ، و اتجهت إدارة بوش نحو بلورة ثلاث اتجاهات لسياستها في الساحل والصحراء ، تحمل أبعادا: أمنية ، طاقوية و اقتصادية ، و العمل على دمج المغرب العربي في مشروع الشرق الأوسط الكبير²⁰ ، حيث هدفت إلى حشد التأييد الدولي لمكافحة الإرهاب عبر الوطني و تجفيف منابع الإجرام العالمي ، و هو ما أفرز على الأرض سياسة شديدة الضبابية بالنسبة لنا ، واضحة تمام الوضوح لهم تحكمها المصالح المتضاربة و التوجهات المعيارية و مع ذلك يحرك الوم أ نمطين من المصالح في المنطقة :

أولا: التوجهات المرتبطة بمكافحة الإرهاب ، وذلك إشارة إلى الاهتمام الأمريكي بمحاصرة الإيديولوجيات المعادية للوجود الأمريكي ، وهنا سعت لاحتواء بعض القوى الإقليمية مثل ليبيا والجزائر وتوجيهها نحو مقتضيات الأمن الأمريكي ، فالجزائر عجزت أن تتحول إلى شريك أمريكي في التنسيق السياسي والأمني في المنطقة مكثفة بأداء دور التابع والمنفذ لا أكثر.

ثانيا: المصالح المرتبطة بالنفوذ الأمريكي من المغرب الإفريقي إلى الساحل ، غرب وشرق إفريقيا والبحر الأحمر عبر تعزيز وجودها العسكري وتنمية دور قوى إقليمية تؤدي دور الحليف الموثوق للولايات المتحدة مثل: تونس ، والمغرب ، وإثيوبيا ، ... وهي استراتيجيات تبدو ذات جدوى في تقليل التكاليف الواجب دفعها عسكريا وإنسانيا على خلفية نكسة الصومال ، ورواندا ، وأنغولا ، ومناطق أخرى عالميا.

أما أوباما فقد استهل عهده الرئاسية الأولى بزيارة ثانية لإفريقيا بعد تلك التي قادته إلى مصر مطلع جويلية 2009 ، وكانت الوجهة غانا غرب إفريقيا ، دعا فيها إلى تفعيل الغرب لشراكة مع القارة تقوم على المسؤولية المشتركة لإحداث التغيير المطلوب فيها ، مشيرا إلى أن مشاكل مثل ما وصفها

التعاطف الشعبي للسكان المحليين خاصة في دول مالي ، والنيجر ، و موريتانيا .

ثم دعم جهود التعاون البيني بين ضفتي الساحل الشمالية والجنوبية مع شراكة أمريكا التي بإمكانها دعم جهود البناء المؤسساتي الوطني وجعله في مستوى تحدي مخاطر الإرهاب والتطرف ، والتي انطلقت فعلا في عمليات المبادرات والمناورات المشتركة.

بالإضافة إلى ذلك تشير الشراكة عبر الصحراء على كونها مقاربة شمولية ليست فقط عسكرية بل سياسية كذلك ، واقتصادية ، وثقافية بشكل يستجيب للتحديات التماثلية واللاتماثلية التي تواجهها الدول العاجزة هناك ، غير أنها لم تنفك تأخذ الصبغة العسكرية على حساب أعباء الشراكة والتعاون التي شكلت الغاية الأساسية التي نشأت من أجلها وذلك بـ:

1/ حيازة ميزانية الدفاع على ثلاثة أرباع مقدرات البرنامج ككل في سنوات 2006 ، 2007 و 2008 ، بهدف مواجهة الجماعات المسلحة كتعبير عن تهديد واقعي للأمن المحلي والعالمي.

2/ دعم مقدرات الدول المعنية عسكريا بالقدر الذي يمكنها من حماية مقدراتها من الثروة الوطنية بما يضمن استمرارية تزود الشركات الأمريكية والأوروبية بالطاقة ، إذا انتبه إلى أن سبعة من الدول التي ضمتها الشراكة تحوز على احتياطات نفطية هائلة.

وقد دفعت هذه الانتقادات بالوم أ إلى تقليص مستحقات قسم الدفاع مقارنة بالأقسام والأجهزة الأخرى ، خاصة مع مطلع العام 2012 ، بما لم ينجح في تخفيف وطأة الاتجاه نحو عسكرة المنطقة التي تحولت إلى حلبة صراع لفرض الوجود العسكري الأوروبي ، والأمريكي ونحوهما ، وقد قاد هذا التنافس الوم أ إلى إنشاء القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا.

ثالثا : القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا (Le Commandement des Forces Américaines en Afrique-AFRICOM) تعبيراً عن التواجد العسكري

وتبرز الاستراتيجية الأمنية الأمريكية في الساحل عبر آليات ثلاث هي:

أولاً: مبادرة بان ساحل (Initiative Pan-sahel -IPS) تهدف لإنشاء تعاون عملياتي يمنع تحول المنطقة إلى ملاذ آمن للإرهاب العالمي ، عرف البرنامج طريقه للتنفيذ عام 2002 مباشرة غداة التفجير الإرهابي الذي استهدف معازل الأمن القومي ، بميزانية قدرت بنحو 08 مليون دولار موجهة نحو تكوين وتجهيز فرق من جيوش بعض دول المنطقة هي تشاد ، ومالي ، وموريتانيا ، والنيجر بمعدل 150 شخص عن كل دولة ، أي بالقدر الذي يفي باحتياجات قيادة حملة لمكافحة الإرهاب²².

حيث وجدت الولايات المتحدة نفسها غداة نهاية الحرب الباردة متورطة عالميا في حالات فشل سياسي واقتصادي ذريع بعد الذي أدى لعسكرة تلك المناطق وولادة الفكر المتطرف المناوئ للوجود الأمريكي ، كما أدى تواتر الفشل إلى نمو خلايا الإرهاب والجريمة النائمة عالميا ، حيث يستغل الإرهابيون ظروف الفشل للتخطيط ، والتنظيم ، والتدريب ، والتحصير للعمليات ، هذا وأشارت سكرتير الدولة كوندوليزا رايس (Condoleezza Rice) إلى أن الدولة الهشة خادمة وميسرة لحركة المجرمين والإرهابيين²³.

ثانيا : أما الشراكة عبر الصحراء لمكافحة الإرهاب (Le Partenariat Transsaharien Contre le Terrorisme -TSCTP) ، فخرجت إلى النور ثلاث سنوات بعد تبني مبادرة بان ساحل و طرحت كبديل عنها عام 2005 ، علاوة على الدول التي تعاملت معها المبادرة السابقة امتدت الشراكة إلى دول : الجزائر ، والمغرب ، وتونس ، وبوركينا فاسو ، ونيجيريا ، و السنغال²⁴ ، و هي مبادرة أكثر طموحا من سابقتها بالنظر لشموليتها الجيوسياسية بين الساحل ، والمغرب العربي و غرب إفريقيا كإحفاء لعرق مطلب الأمن في المنطقة ، ثم تعدد آفاقها من خلال العمل على تحسين قدرات الدول المعنية لمواجهة التنظيمات الإرهابية و تخفيف منابع الإمداد و التوظيف للمنخرطين الجدد استثمارا في

ونشير إلى أن ما انصرف لصراع المصالح في الغرب يعكس تكامل أدوار فقط في سبيل إعادة الانتشار الذي تخطط له فرنسا وأوروبا والاحتياح الأمريكي ، والدليل في ذلك أن توجه الكل أو البعض على الأقل لم يتغير في مضمونه وهدفه ، إنما شملت إعادة الصياغة ، الطريقة والأسلوب فقط .

المبحث الرابع: تصاعد الاختراق الصيني للساحل

وأفريقيا

وسط القلق المتنامي حول نفوذ جمهورية الصين الشعبية الآخذ في الانتشار عالميا ، تتجه أنظار بكين إلى القارة الإفريقية و هو ليس بالأمر الجديد ، ففي ستينات و سبعينات القرن الماضي تركز اهتمام بكين على بناء جسور التضامن العفائدي مع البلدان النامية لتعزيز الشيوعية الصينية ومحاصرة الإمبريالية الغربية ، و في أعقاب الحرب الباردة تطورت الاهتمامات الصينية إلى مساع ذات صبغة براغماتية لهندسة علاقات تجارية وطيدة في ميدان الاستثمار و الطاقة ، حيث باتت تنظر للقارة في العقود الأخيرة على أنها ذات أهمية اقتصادية و إستراتيجية كبيرة .

أولا: حقبة المصالح الإيديولوجية

وجدت هذه العلاقات مرجعيتها بعد تولي ماوتسي تونغ الحكم عام 1949 وإنشاء جمهورية الصين الشعبية ، التي بدأت تحركاتها منذ الخمسينات في القارة إزاء موجة الصراع ضد القوى الاستعمارية ، و دعم التحرر وهو ما أكد عليه ماو في افتتاح المؤتمر الثامن للحزب الشيوعي عام 1956 ، وألح على التزام الصين بدعم نشيط للاستقلال الوطني والحركات التحررية بالسلح ، والمال ، والغذاء ، والتكوين العسكري وإقامة مراكز للتدريب ، وكانت تلك الركيزة الأساس للعلاقات البينية ، كما قدمت الصين نفسها لإفريقيا على أنها حلقة مهمة في النضال لمقاومة الاستعمار والهيمنة ؛ حيث كانت مصدر إلهام لشعوب العالم من خلال تشكيل "جبهة موحدة" للشعوب الإفريقية ، الآسيوية ، و الأمريكية لمكافحة الإمبريالية و بدأت أولى اتصالاتها الرسمية الثنائية مع مصر عام 1956 ، لتشمل فيما بعد أربع دول مستقلة حديثا هي : الجزائر ، والمغرب ، والسودان وغينيا²⁶ .

الأمريكي في إفريقيا منذ أكتوبر 2007 ، مقرها مدينة شتوتغارت الألمانية ، و في الوقت الذي تغازل فيه أمريكا الدول الإفريقية لاستضافتها ، ترفض الجزائر و تحشد موجة الرفض في القارة السمراء لاستيعاب هذا الوجود العسكري المكثف في المنطقة ، حيث تسعى للتذكير دوما بأنها متواجدة عسكريا في جيبوتي ، وإثيوبيا ، وكينيا ، كما توظف أطروحة محاربة الإرهاب لإعادة بناء التحالفات مع الأنظمة الديكتاتورية التي ما انفكت تعبر عن ولائها الأمريكي مقابل ما تستفيد منه من امتيازات سياسية وعسكرية و مساعدات اقتصادية و تجارية ، خاصة بعد أحداث 9/11 وازدياد تدفق حلفاء أمريكا على الصعيد العالمي .

وتأسس الأفريكوم على مدخلين²⁵:

أولا: يتجه المدخل الأول نحو تحسين فعالية قوات الجيش المحلي من خلال المناورات ، والتدريب ، وتقاسم المعطيات والمعلومات ، والدعم اللوجستيكي ، ففي شهر جانفي 2012 نزل فريق أمريكي متخصص بعنار (Atar) الموريتانية لتكوين وتدريب عسكري.

ثانيا: بينما ينصرف الثاني لفرص التعاون العسكري الإفريقي على ضوء تكثيف التنسيق بين قوات الجيش الأمريكي مع نظرائه الإفريقيين وبعض أعضاء حلف الناتو ، خاصة فرنسا ، وإسبانيا ، واصطلح على هذه العملية اسم (Flintlocks) وهي تعمل بمنطق دوراني ، بدأت بالساحل ثم السنغال ثم مالي ونحو ذلك.

وفي الأخير نخلص إلى أن التوجه الأمريكي في الساحل وإفريقيا أصبح رهين مقاربتين:

الأولى: تتعلق بمكافحة الإرهاب من منظور جماعي مشترك ، وهو ما تسبب في إهدار القدرات المالية للدول المعنية منها الجزائر في محاربة الإرهاب دون القضاء عليه .

أما الثانية: فتعكس رؤية استباقية إزاء قوى أخرى منافسة دوليا للاستفادة من ثروات المنطقة ، ويبرز هذا في زيادة واردات أمريكا من النفط الإفريقي ، إذ يتوقع أن تفوق في المجموع نسبة 25% بحلول عام 2015 بعد أن كانت بحدود 15% منذ خمسة سنوات.

طيلة العقدين الماضيين ومع توسع الاقتصاد الصيني بمعدل نمو سنوي قوي انعكس على ازدياد الطلب على الطاقة والحاجة المتزايدة للموارد مقابل عدم قدرة الإنتاج المحلي للموارد من الوفاء بالطلب المتزايد عليها ، فكان لا مفر من توجيه الأنظار إلى الخارج للبحث عن مصادر بديلة.

في العام 2004 باتت الصين أكبر مستهلك للنفط في العالم بعد الو م أ ، ومن المتوقع أن يزداد استهلاكها للنفط والغاز من 33% حاليا إلى 60% بحلول عام 2020 أمام قصور الإنتاج الآسيوي من النفط والغاز على النمو بالسرعة الكافية لتلبية الاحتياجات الصينية²⁸ ، وتشير التقديرات إلى أن 25% من واردات الصين الإجمالية تأتي حاليا من إفريقيا ، مما حدا بها أن تضع في أعلى سلم أولوياتها الاحتفاظ بعلاقات قوية مع موردي الطاقة الإفريقيين من خلال:

1/ الالتزام بسياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية لتلك البلدان من خلال دعم ومساندة الديكتاتوريات القمعية في الخطوة بالشرعية والقبول المطلوبين ، وقد سعت الصين لمكافأة أصدقائها الأفارقة بالدعم السياسي والمساعدات الاقتصادية والعسكرية.

2/ تقدم بكين النموذج التنموي الصيني الفريد من خلال الثناء على النمو الاقتصادي الكبير الذي تحقق تحت إشراف دولة شمولية مضبوطة بإيقاع الحزب الواحد ، وهو النموذج الذي يصلح أن يحاكيه الأفارقة كونه الكفيل بتحقيق الاستقرار لهم ، وشعور الحكام الديكتاتوريين بالراحة يضمن استمرار تدفق الطاقة التي تحتاجها الصين.

3/ تجاوزت الصين مرحلة الدخول البطيء للقارة إلى بناء علاقات استراتيجية ، إذ تمكنت من أن تصيح الشريك التجاري الأول لعدد واسع من دولها ، و سجل التبادل التجاري قفزة نوعية وصلت إلى 107 مليار دولار عام 2009 ، بما يمثل عشرة أضعاف حجم المبادلات التجارية قبل ثماني سنوات²⁹ ، رغم أنها لم تمثل مع بداية الألفية سوى 2,5% من حجم التجارة الخارجية الصينية ، لكن سرعان ما تحولت إلى ثالث شريك تجاري للقارة بعد الو م أ وفرنسا ، أما منطقة

وفي إطار سعي الصين للاعتراف بها داخل النظام الدولي اتجهت لهندسة علاقات دبلوماسية مع أربعة وأربعين دولة إفريقية مبنية على مبادئ التعايش السلمي المحددة من طرف الصين ، والتي تؤكد الاعتقاد الراسخ باحترام سيادات الدول ومنع التدخل في الشؤون الداخلية لها من منطلق مفهوم المصالح المشتركة التبادلية في إطار من التعايش والقبول الذي لا يقصي أحدا.

و بذلك وجدت الصين في إفريقيا مساحة للمناورة السياسية في ظل مزاحمة أجواء الحرب الباردة بين المعسكرين الشيوعي و غريمه الرأسمالي ، و أفرزت المساعي الصينية حظوتها بعلاقات رسمية مع 19 دولة إفريقية مقابل 41 مستقلة مع نهاية الستينات ، و قد كان لهذا المحدد دوره في جعل إفريقيا مسرحا لبعض أشكال الصراع السياسي بين بكين و تايبيه ، و إذا تحقق للصين دخول مجلس الأمن ضمن المقاعد الخمس الدائمة (1971) ، فلم يكن ذلك إلا بفضل الأصدقاء الأفارقة ممن مثلوا 26 صوتا من بين 76 في الجمعية العامة الأممية ، و في مقابل الدعم السياسي والدبلوماسي الذي قدمته للصين تم مكافئتها بمساعدات اقتصادية شملت عدة دول في غرب و وسط إفريقيا ، و هو الأمر الذي دفع بعض الأصدقاء إلى التخلي عن تايبيه لصالح بكين خاصة مع بداية تسعينات القرن الماضي مثل اللوزوتو (1994) ، والنيجر (1996) ، وإفريقيا الوسطى و غينيا وبيساو (1998) ، و حاليا بقيت فقط خمس دول على علاقات بتايوان هي : بوركينا فاسو ، وغامبيا ، وملاوي سوازيلاند ، وساوتومي ، و برانسيب²⁷.

بهذه العزلة التي فرضتها الصين على تايوان توجت أولى انتصاراتها السياسية إيذانا بميلاد عهد جديد من المصالح الإستراتيجية والحاجة الاقتصادية لإفريقيا خاصة في منطقة الساحل وغرب إفريقيا.

ثانيا: حقبة المصالح الاقتصادية والإستراتيجية

مع نهاية الحرب الباردة دشنت الصين عهدا جديدا في ملف علاقاتها مع إفريقيا ، انتقلت من الدعم القوي للاتجاهات الإيديولوجية إلى منهج براجماتي يعطي الأولوية للتجارة والاستثمارات.

من 100000 إلى 900000 في الفترة الممتدة بين 1998-2005 ، وبذلك أصبحت الصين ثاني مستهلك عالمي للبتترول بـ 06 مليون برميل يوميا بعد الوم أ بـ 20 مليون برميل ، وقبل اليابان بـ 05 مليون برميل ، ليتضاعف حجم الطلب الصيني بحلول العام 2013 إلى حوالي 13 مليون برميل ، يكون 80% منها مستوردا³⁰.

ومن ثمة وجدت الصين في الساحل وغرب إفريقيا البديل لتنويع مصادر تمويلها بالطاقة من جهة وإبقائها بمنأى عن النزاعات والصراعات من جهة ثانية ، وهو ما بات يربك الغرب الذي أمطرها بحزمة من الانتقادات كرد على هذا النفوذ المتنامي من قبيل دعمها لنظم قمعية تسلطية ، وتزكية انتهاكها لحقوق الإنسان مقابل التغطية على ممارساتها غير الديمقراطية ، والسماح بحظوتها بقروض ومساعدات .

و يبدو أن إفريقيا تجد ضالتها في استيعاب دروسها من التاريخ وتحويل أنظارتها من الحلفاء الغربيين التقليديين إلى البحث عن شراكات وآفاق أكثر رحابة ، و يبدو أنه بات يوجد ما يبرر "مقاربة أنظر إلى الشرق" على المستوى الإفريقي ، و يبدو أن الطرفين نجحا في التأسيس لأرضية فعالة للتفاهم و التعاون الإستراتيجي الاقتصادي ، والتجاري ، والطاقي ، و العسكري ، هذا الأخير جعل من الديكتاتوريات الإفريقية زبائن دائمة لسوق السلاح الصيني ، و مع أن أكبر المحافل الدولية تقصي دور الصين وغيرها من القوى النامية عالميا ، إلا أن نفوذها يتجه ليتوسع عالميا عبر البوابة الإفريقية .

خاتمة

و عليه تبقى منطقة الساحل بحاجة لقراءة متأنية لتداعيات سياسة التنافس الدولي ، التي إن كانت لها نتائج إيجابية من خلال تطوير بناها التحتية فهي بالمقابل ليست بمنأى عن التداعيات السلبية التي جعلت منها فريسة سهلة للشركات الكبرى و تحت رحمة آلياتها الاستنزافية ، و إذ تقتضي الضرورة جعل الأمن الساحلي ضمن متطلبات الأمن الإفريقي كمدخل لتحقيق التنمية الشاملة ، إلا أن المؤسف أن الصراع الدولي على المنطقة يجري في ظل غياب أي دور عربي ، على الرغم من أن القارة ككل باتت تشكل عمقا استراتيجيا حيويا لمنظومة الأمن القومي العربي ، نظرا للروابط التاريخية ،

الساحل و غرب إفريقيا فتحوّلت إلى أهم شريك للصين في التزود بالبتترول و القطن .

بالنسبة للقطن مثل مصدرا استراتيجيا لصناعة النسيج الصينية ، أما البتترول فتمول المنطقة بالحصص الهامشية نوعا ما ، مقابل حظوة السودان بحصة الأسد ساحليا بنسبة 7% من واردات الصين الإجمالية من النفط ، و تعدّ الشركة الوطنية الصينية للبتترول أكبر مسهم في شركة النيل الكبرى التي تسيطر على حقول النفط في السودان ، و أن الصين ما فتئت تخط فصلا جديدا من الصراع على القارة السمراء ، الأمر الذي سيفضي إلى إعادة تشكيل التوازنات الدولية ، بما يقلص حجم المناطق الخاضعة للنفوذ الغربي لمصلحة امتداد الصين ، و تمكنت في ظرف سنوات من أن تصبح الشريك التجاري الأول لعدد واسع من الدول الإفريقية ، كما نجحت في اختراق الساحل عبر سياستها الموجهة لتأمين تمويلها بالطاقة من جهة ، و من جهة ثانية ضمان تنمية الطاقة النووية السلمية ، و قد نجحت كبرى الشركات الصينية العاملة في المجال (la china national petroleum corporation , la Chinese national off-shore oil company et Sinopec) من تأكيد حضورها في الساحل من النيجر إلى موريتانيا ، وتشاد ومالي ، و أصبحت ترى فيها خزانة للموارد الأولية المهمة للصناعة الصينية في مقدمتها النفط ، بالإضافة إلى عدها سوقا استهلاكية واسعة للتسويق العالمي ؛ فإفريقيا الغربية وحدها تمثل ثلث سكان القارة بـ 300 مليون نسمة (2006) ، لذا أصبحت الصين تتبنى نمطا جديدا لتفعيل علاقاتها الاقتصادية مع إفريقيا من خلال المؤتمرات كأسلوب للتعاون ، و هو ما تبين مع منتدى التعاون الصيني- الإفريقي منتصف عام 2000 ، و هي آلية للتشاور الثنائي تهدف لتعميق العلاقات ، وتشجيع التعاون المشترك ، و السعي إلى توطين التنمية المشتركة. وقد مثل المنتدى خارطة طريق لمئات اتفاقات التكامل لتقديم المساعدة الاقتصادية (تعاون تقني ، ومشاريع دعم ، ومنح مالية).

ومع دخول بعض دول الساحل نادي الدول المنتجة للنفط: تشاد (2000) ، وموريتانيا (2006) ، ومالي (2008) أدى إلى مضاعفة واردات الصين للنفط الإفريقي ثماني مرات

والثقافية ، و العلاقات الاقتصادية بما يحتم فرضية البحث في
مقاربة للتعاون الإقليمي تحترم حدود الدول دون الانتقاص
من سيادتها على حساب المصالح الإستراتيجية

الهوامش

1. امحمد برفوق ، الساحل الإفريقي بين التهديدات الداخلية والحسابات الخارجية ، العالم الاستراتيجي ، العدد 01 ، الأحد 06 جانفي 2008 ، ص 12.
2. Frédéric Deycard, Une région à l'importance internationale croissante, Questions Internationales, N°58, Novembre / Décembre 2012, Paris, p 08.
3. Mehdi Taj, Sécurité et stabilité dans le Sahel africain : situation présente et prospective, recherche académique, Collège de défense de l'OTAN, Rome, p 07.
4. André Bourgeot, Sahara de tous les enjeux, Hérodote, N°142, la découverte, 3eme trimestre 2011, p 14.
5. Ibid., p 45.
6. Mehdi Taje, op.cit, p 08.
7. مهدي تاج ، المستقبل الجيوسياسي للمغرب العربي والساحل الإفريقي. مستخرج من الصفحة الإلكترونية التالية بتاريخ 15 جانفي 2012: <http://www.aljazeera.net/portal/templates/posting/pocketpcdetail-ledpage.aspx?print>
8. نفس المرجع.
9. عبد النور بن عنتر ، التدخل في مالي: نظرة من الداخل الفرنسي الرسمي والشعبي. مستخرج من الصفحة الإلكترونية التالية ، بتاريخ 27 ديسمبر 2013: <http://studies.aljazeera.net/reports/2013/01/201312710115164585.htm>
10. Tobias Koepf, M.A, France and EU military crisis management in sub-Saharan Africa, no more hidden agenda. paper to be presented at : the European union in international affairs 2010 , A garnet conference , Brussels , 22/24 April 2010 , pp 03/04 .
11. Ibid., p09.
12. William Assanvo, Réflexion sur la stratégie européenne pour la sécurité et le développement dans le Sahel (10/06 2013). In: www.ovidia-afrido.org/fr/.../StratégieUE_Sahel_5_Octobre11.pdf
13. Ibid.
14. شمسة بوشناقفة ، إستراتيجية الاتحاد الأوربي للأمن والتنمية في منطقة الساحل " إستراتيجية من أجل الساحل " الرهانات والقيود. مستخرج من الصفحة الإلكترونية التالية ، بتاريخ 27 ديسمبر 2013: http://www.bchaib.net/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=223:-algerie-&catid=10:2010-12-09-22-53-49&Itemid=7
15. Luis Simon et autres, Une stratégie cohérente de l'UE pour le sahel, pp 29/30. In:
16. عبد النور بن عنتر ، مرجع سابق.
17. أنوار بوخرص ، الجزائر والصراع في مالي. أوراق كارنيغي ، واشنطن ، أكتوبر 2012 ، ص ص 25/15.
18. Stephan Klingebiel, Africa's new peace and security architecture: converging the roles of external actors and African interests. African Security Review, , South Africa , 14 (02), 2005, p 36.
19. كوثر عباس عبد الربيعي ، السياسة الأمريكية تجاه القارة الإفريقية: الأبعاد والدلالات. مجلة المرصد الدولي ، جامعة بغداد ، العدد 15 ، كانون الأول 2010 ، ص 05.
20. Bérange Rouppert, Les états sahélien et leurs partenaires extrarégionaux ; le cas de l'union européenne en particulier. Note d'analyse du GRIP, Bruxelles, 6 décembre 2012,.
21. سلسلة ترجمات الزيتونة ، التعاون الاستراتيجي: كيف يمكن للوم أن تزدهر مع تصاعد القوى الأخرى (34) ، مركز الزيتونة للدراسات والاستشراف: الجمهورية التونسية ، فبراير 2009 ، ص 03.
22. Antonin Tisseron, Quels enseignements de l'approche américaine au sahel ? (10/06 2013) In : www.gabrielperi.fr/IMG/pdf/tisseron-sahel.pdf
23. Anna Simons, David Tucker, The misleading problem of failed states: a socio-geography of terrorism in the post 9/11 era. Third World Quarterly, England, Vol 28, N°02, 2007, p 387.
24. Antonin Tisseron, op.cit.
25. Idem.
26. Sous la direction de Laurent Bossard, L'Afrique et la chine Atlas de l'intégration régionale en Afrique de l'ouest, (Paris et Abuja : CEDEAO-CSAO/OCDE, décembre 2006) p 01.
27. Ibid., pp 2/3.
28. بيتر بروكس وجي هاي شين ، النفوذ الصيني في إفريقيا تهديد كبير لمصالح واشنطن. مستخرج من الصفحة الإلكترونية التالية بتاريخ 17 ماي 2011: <http://marebpress.net/articles.php?lng=arabic&aid=897>

29. عمر كوش ، إفريقيا: صراع دولي ومسرح لتنافس قوى إقليمية صاعدة. مستخرج من الصفحة الإلكترونية التالية بتاريخ 30 جوان 2011:

http://www.aleqt.com/2010/07/16/article_419329.html

30. Ibid., p 10.